

يعد قطاع التشييد في مملكة البحرين أكبر قطاع للتوظيف في سوق العمل. وقد استعاد القطاع نشاطه بعد انتشار الوباء العالمي في 2020 مع استئناف مشاريع البناء وتطبيق خطة التعافي الاقتصادي في البلاد والتي شهدت الإعلان عن مشاريع جديدة للبنية التحتية مثل جسر الملك حمد، ومشروع حيانة الطرق، والمشاريع السكنية.



## فرص القطاع والاتجاهات السائدة

### 01. البناء الأخضر

سوف يساهم ذلك في كفاءة استخدام الطاقة ورفع نسبة الطاقة المتجددة بشكل عام، في تعزيز الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة، حيث تتوفر العديد من الفرص في قطاع البناء في البحرين للمجالات التالية:

البناء الجاهز والمعياري- التحول نحو البناء خارج الموقع: تتميز المباني الجاهزة بكونها متينة ويتم إنشاؤها على نطاق واسع وديناميكي، مما يعزز ويزيد من كفاءة تشييدها. وكثيراً ما يتم الإنشاد بالمعيار لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة والبناء المستدام.

الهندسة المعمارية والبناء الموفر للطاقة، بما في ذلك نظام تبريد المناطق.

### 02. التخطيط العمراني

سيؤدي تزايد عدد سكان المدن في البحرين إلى الحاجة للمزيد من المساكن والمباني التجارية والمساحات الاجتماعية. كما يمكن اكتشاف فرص جديدة في إعادة استخدام المباني القديمة وإعادة تطوير المجتمعات القائمة، وبالتالي إنشاء مبانٍ ومجمعات أكثر استدامة.

### 03. التكنولوجيا الإحلاية

تعتمد شركات البناء والتشييد بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية لتعزيز قوتها التنافسية. إن تحقيق النجاح من خلال تطبيق التكنولوجيا يعني استخدام الحل الأمثل الذي يساعد على تسهيل العمليات ووضع المعايير القياسية وتحسين سير العمل، وضمان إدارة العقار على أيدي موظفين متخصصين. ومن الأمثلة على التكنولوجيا المستخدمة في قطاع تشييد الروبوتات، والطباعة ثلاثية الأبعاد، ومركبات القيادة الذاتية، والطائرات المسيّرة (الدرونز)، والواقع المعزز، والمدن الذكية.

### 04. التجديد والترميم

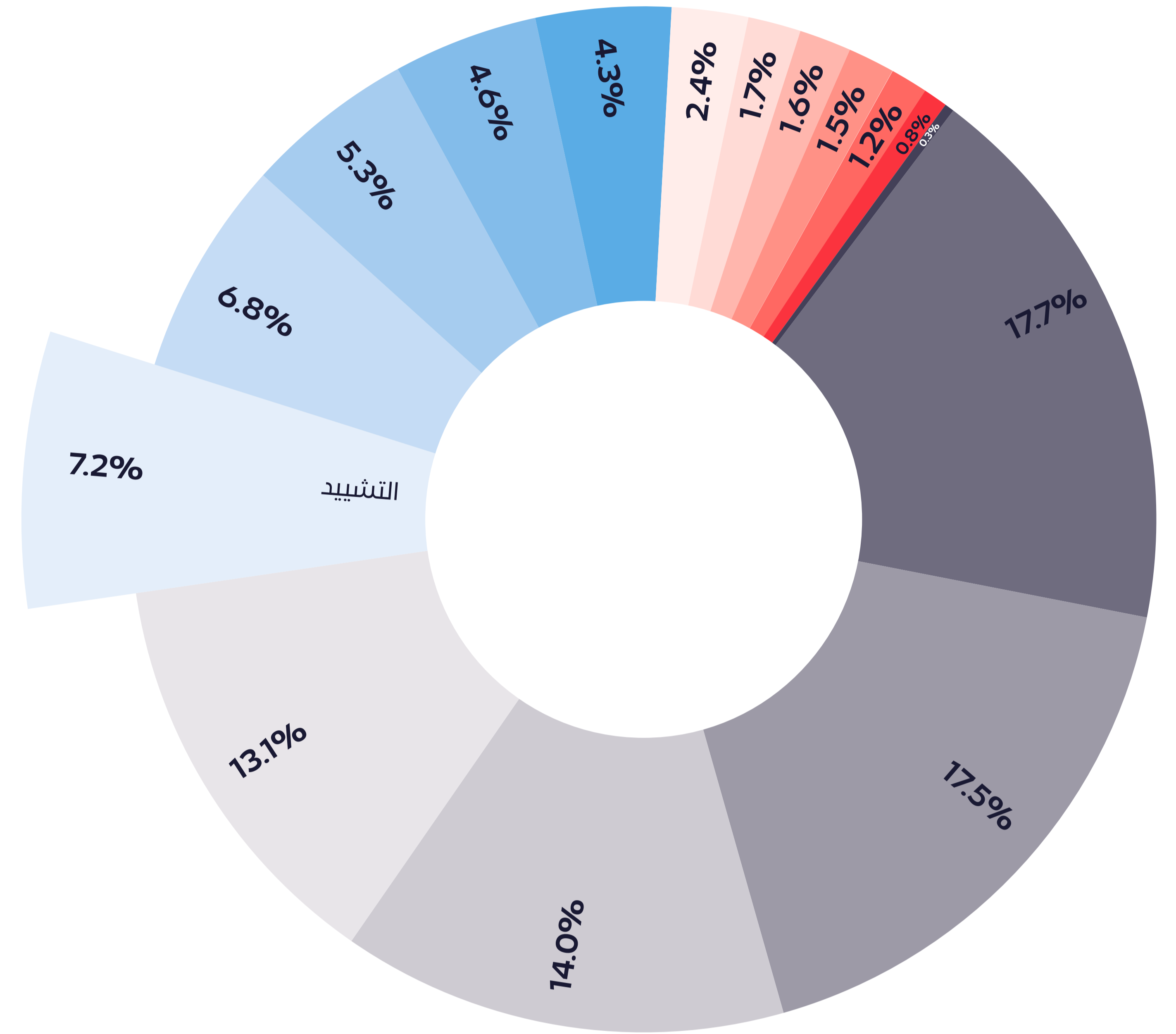
إن وجود المباني القديمة في البحرين يتيح الفرحة أمام شركات البناء والتشييد لعرض خدماتها للتجديد والترميم بغرض تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتعزيز خصائصها الوظيفية ومظهرها الجمالي. إن تجديد المباني القديمة يمكن أن يساعد في خفض استهلاك الطاقة والتقليل من التكاليف التشغيلية مع تعزيز القيمة الكلية للعقار.

## المؤشرات الاقتصادية لقطاع التشييد

الحسابات الوطنية لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (IGA)، الربع الرابع من عام 2022

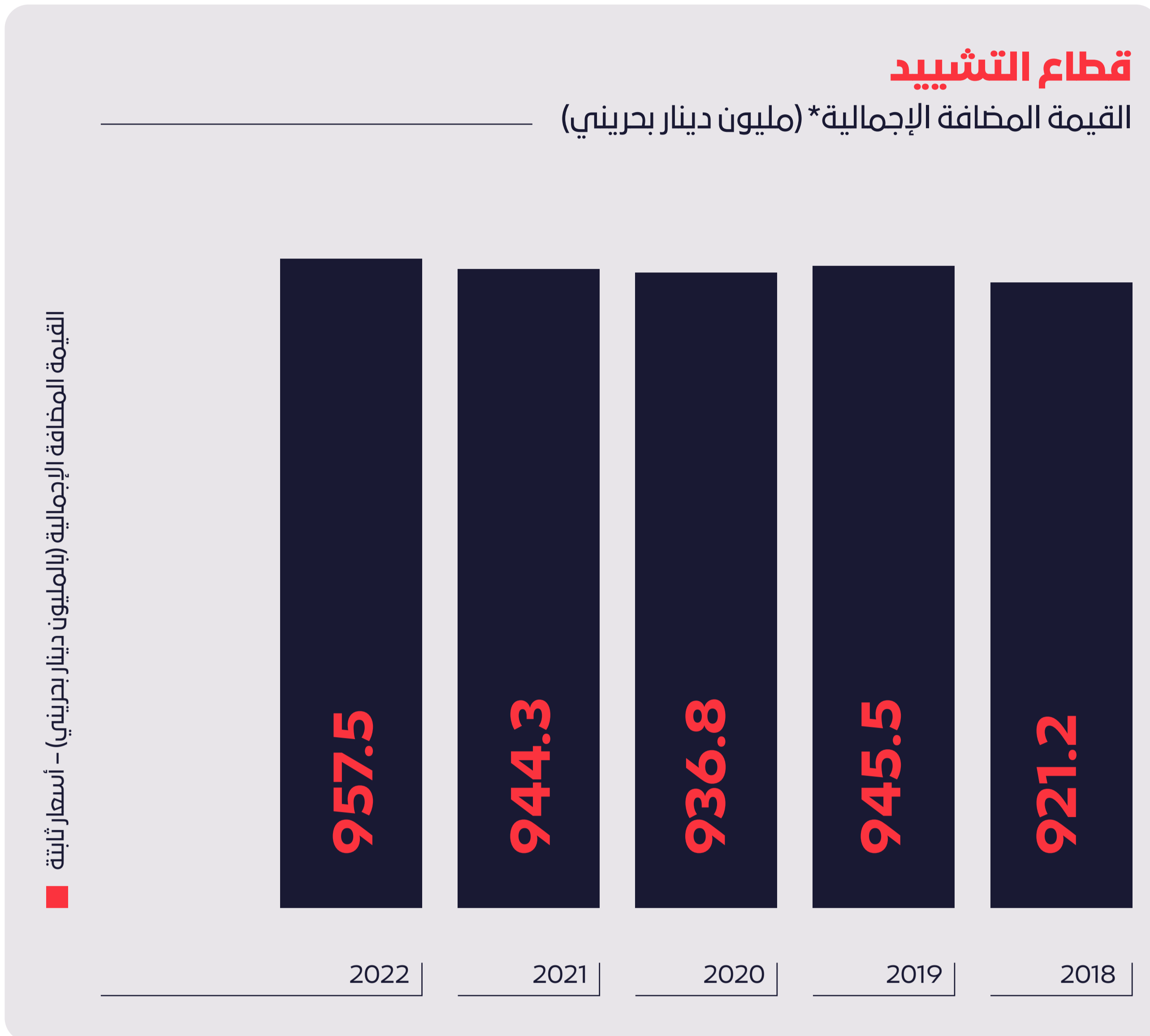
### مساهمة قطاع التشييد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(نسبة مئوية، الربع الرابع من عام 2022)



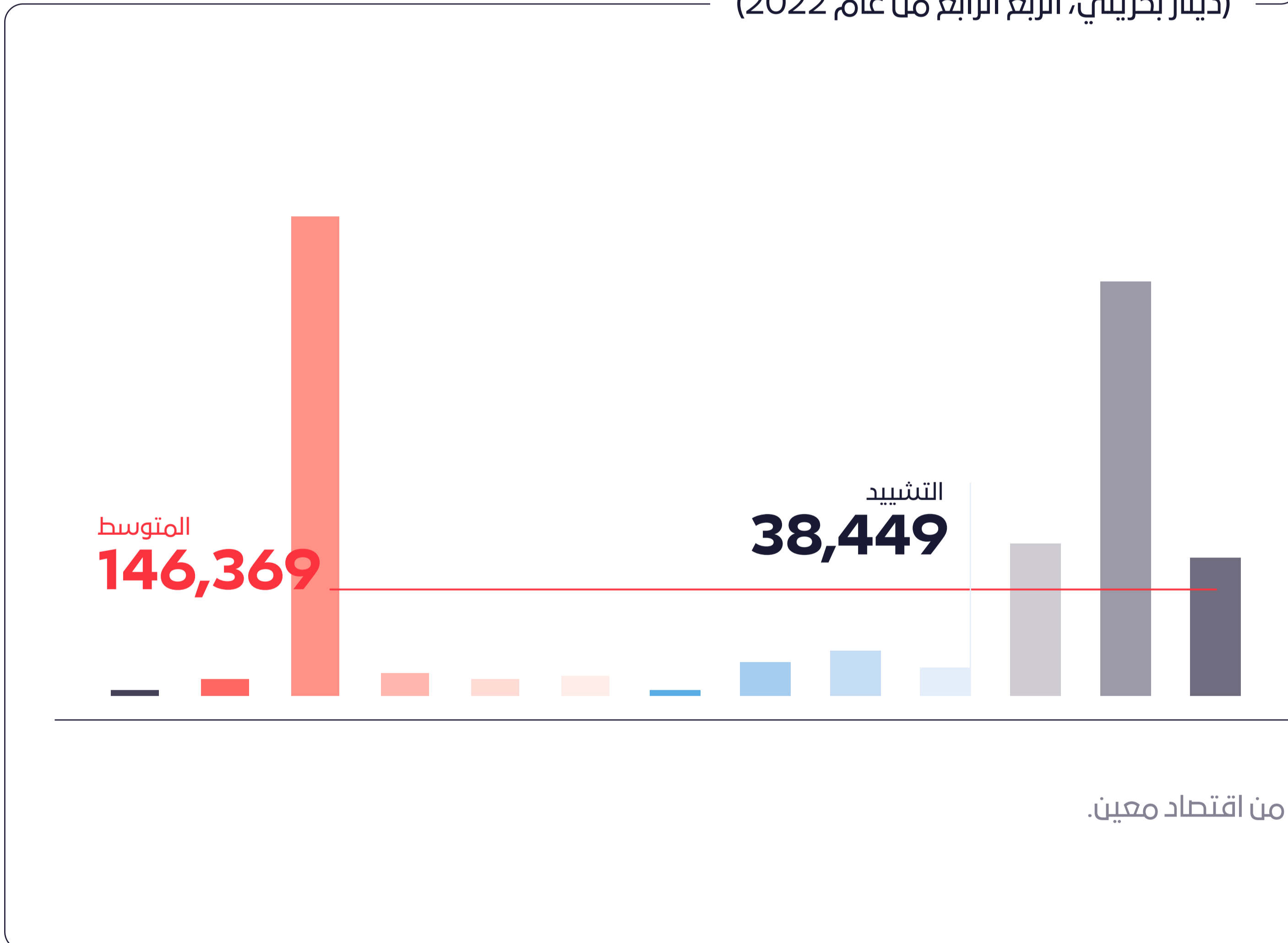
### قطاع التشييد

القيمة المضافة الإجمالية\* (مليون دينار بحريني)



### القيمة المضافة الإجمالية لكل شركة

(دينار بحريني، الربع الرابع من عام 2022)

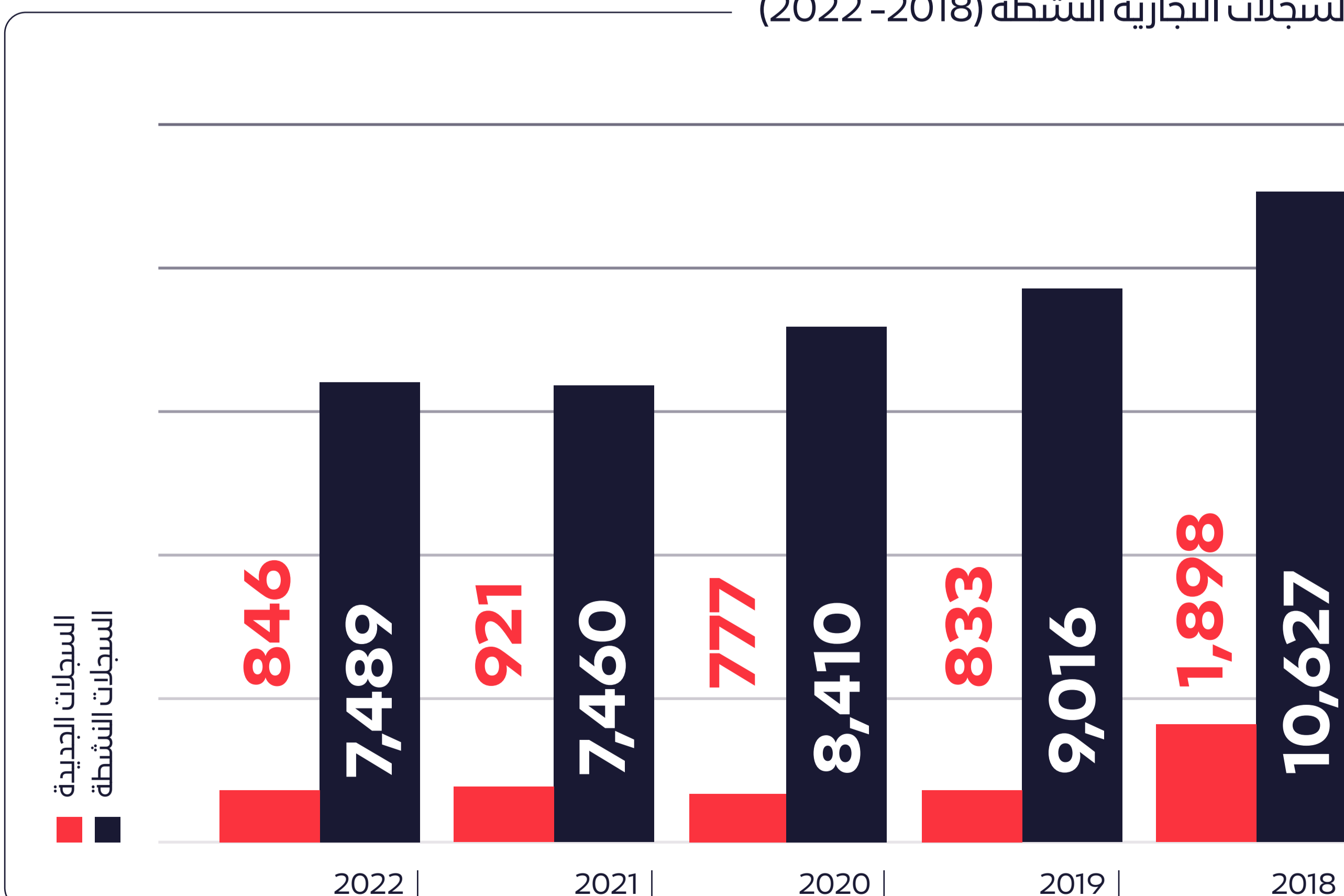


4.3%	أنشطة التجارة	17.7%	التعدين واستغلال المحاجر
2.4%	التعليم الخاص	17.5%	الخدمات المالية
1.7%	الفنادق والمطاعم	14.0%	الصناعة التحويلية
1.6%	الخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى	13.1%	الخدمات الحكومية
1.5%	الكهرباء والماء	7.2%	التشييد
1.2%	الرعاية الصحية الخاصة	6.8%	النقل والاتصالات
0.8%	أخرى**	5.3%	العقارات والأعمال
0.3%	الزراعة وصيد الأسماك	4.6%	طاقفي الضرائب على المنتجات

\* القيمة المضافة الإجمالية (GVA) هي مقياس لقيمة السلع والخدمات المنتجة في مجال أو صناعة أو قطاع من اقتصاد معين.  
\*\* أخرى: تشمل المؤسسات الخاصة غير الربحية، والأسر التي تضم أفراداً عاملين.

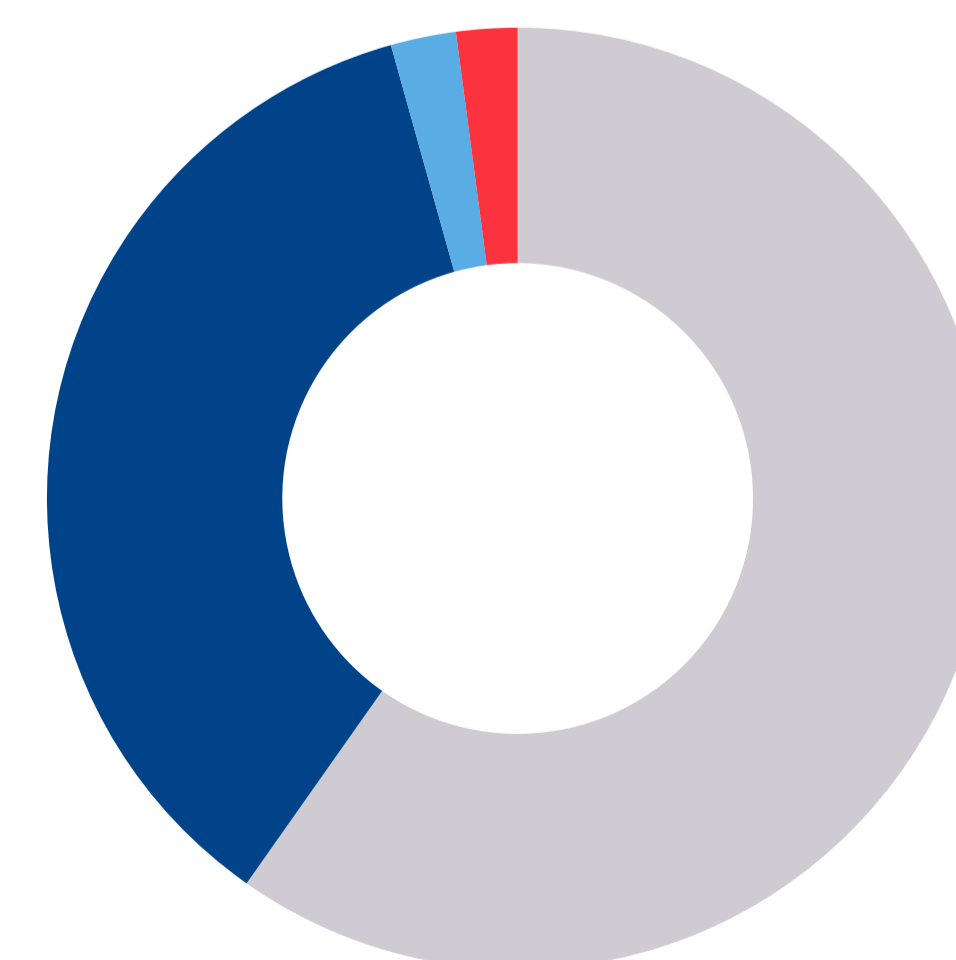
### قطاع التشييد

السجلات التجارية النشطة (2018-2022)



### قطاع التشييد

حسب حجم المؤسسة (النسبة المئوية، الربع الرابع من 2022)



### مؤسسات قطاع التشييد

هيئة تنظيم سوق العمل (LMRA) الربع الرابع من عام 2022 - مؤشرات سوق العمل البحرين (BLMI)

7,489 سجل تجاري نشط

10%

من إجمالي السجلات التجارية النشطة في البحرين

## التوظيف بقطاع التشييد

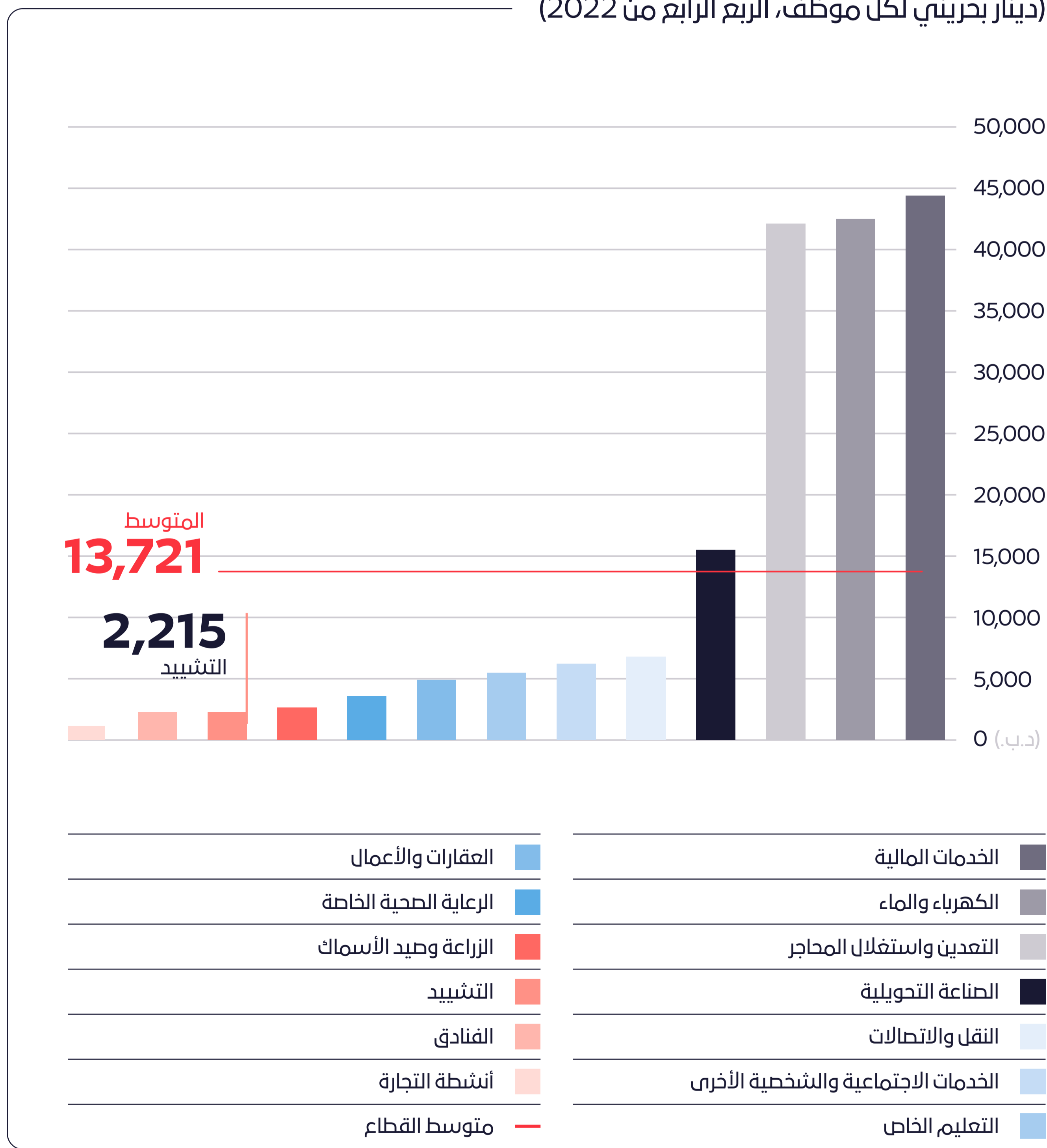
هيئة تنظيم سوق العمل (LMRA)، الربع الرابع من عام 2022 - مؤشرات سوق العمل البحريني (BLMI)  
الحسابات الوطنية لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (iGA)



### قطاع التشييد

إنتاجية العمل حسب القطاع

(دينار بحريني لكل موظف، الربع الرابع من 2022)



### قطاع التشييد

الموظفون حسب الجنسية (2018 - 2022)

